المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كآلية لتحقيق التنويع الاقتصادي وتجسيد مبدأ الاستدامة

سعيد بن أحمد [1*]، محمد بوطوبة[2]

[1] **جامعة عين تموشنت بلحاج بوشعيب –مخبر بحث SDSAT. الجزائر**

[2] **جامعة عين تموشنت بلحاج بوشعيب –مخبر بحث SDSAT. الجزائر**

Small and medium-sized enterprises as a mechanism for economic diversification and a principle of sustainability.

Said BENAHMED [1,*] , Mouhammed BOUTOUBA [2]

[1] Belhadj Bouchaib Ain Temuchent University - SDSAT Research Laboratory. Algeria,

[2] Belhadj Bouchaib Ain Temuchent University - SDSAT Research Laboratory. Algeria **&**

ملخص: الهدف من وراء هذه الدراسة تسليط الضوء على مدى أهمية ومكانة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في تحقيق التنويع الاقتصادي باعتبارها منفذا وحلا استراتيجيا ممكنا لتقليص الاعتماد على المورد الواحد في تحقيق عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية بالجزائر وذلك بإنشاء أكثر لهذه المؤسسات وتفعيلها بتخصصات متنوعة والعمل على استدامتها بتوفير مناخ اعمال مناسب بها. افرزت نتائج هذه الدراسة ان التنويع الاقتصادي حبيس مشاكل وصعوبات لا بد من تجاوزها فالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لم تحقق الى حد الان الأهداف المسطرة لها وبالدرجة المطلوبة رغم المجهودات المبذولة من طرف الدولة فتطوير هذه المؤسسات واستخدام التكنولوجيا الحديثة والاستفادة من تجارب الدول الرائدة في هذا المجال من شانه السمو بهذه المؤسسات الى درجات اعلى تضمن توفير قاعدة إنتاجية متنوعة تنافسية.

الكلمات المفتاحية: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، التنويع الاقتصادي، التنمية المستدامة، مؤشر هرفندال–هيرشمان.

Abstract: The purpose of this study is to shed light on the importance and status of small and medium enterprises and their role in achieving economic diversification as a possible outlet and a strategic solution to reduce dependence on a single resource in achieving the process of economic and social development. In Algeria, implanting more of these institutions and activating them in various disciplines as working for their sustainability by providing an appropriate business climate. The results of this study revealed that economic diversification is limited to the problems and difficulties to overcome. Small and medium enterprises have not yet achieved the goals set for them and to the extent required, despite the efforts made by the state. The development of these institutions and the use of modern technology and benefit from the experiences of leading countries in this field would be raised with these institutions to a higher degree that ensures the provision of diversification and competitiveness.

Keywords: Small and Medium Enterprises, Economic Diversification, Sustainable Development, Herfundale-Hirschman Index.

* **المؤلف المرسل: سعيد بن أحمد** الإيميل: **benahmedsaid78@gmail.com**

I- تمهيد:

ان الخصائص التي يتميز بها مورد النفط والتي تتمثل في التقلب الشديد في أسعاره مع إمكانية نضوبه، تشكل خطرا كبيرا على اقتصاديات الدول المعتمدة عليه، فارتفاع أسعار هذه الثروات في الأسواق العالمية يعود بالثراء على أصحابها والعكس يعرقل او يوقف عجلة التنمية بها. الجزائر وعلى غرار بقية الدول الريعية وبغية التقليل الاعتماد على المورد الواحد ومن اجل تحقيق الاستقرار الاقتصادي ورفع معدلات النمو الاقتصادي عمدت الى تبنى تدعيم سياسة التنويع الاقتصادي باعتباره أحد اهم اساسيات إدارة الاقتصاد الحديث لاسيما بعد توالي الازمات الاقتصادية التي كشفت اللجام عن هشاشة الاقتصاد الوطني وكونه شرطا ضروريا لبناء اقتصاد أكثر تنوع للسلع والخدمات وتحقيقا للاكتفاء الذاتي وأكثر استدامة. يتجلى هذا التنوع من خلال انشاء أكثر للمشروعات المصغرة والتشجيع على اقامتها وتفعيلها والحرص على استدامتها فلا يستطيع أحد ان ينكر الدور المهم والمحوري الذي تلعبه هذه المؤسسات في تنويع مصادر الدخل والاستخدام الأمثل لراس المال، كما تساهم في توفير عدد كبير من الوظائف وبأقل تكلفة فهي منطلق أساسي لزيادة الطاقة الإنتاجية من جهة والمساهمة في معالجة مشكلتي الفقر والبطالة من جهة اخري التي تعاني منها معظم الدول العربية ، زيادة علي ذلك تقوم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بتنشيط الحركة الاقتصادية ، التسويقية و الإنتاجية ما جعلها تشكل نحو90 ٪ من المنشآت في العالم و توظيف ما بين 50 الى 60 ٪ من القوى العاملة في العالم.

إشكالية البحث

التنويع الاقتصادي ظاهرة متعددة الابعاد لا تقتصر على بنية الناتج المحلي واسهام القطاعات المختلفة في تركيبه ولاكن تتعداه الى متغيرات اقتصادية واجتماعية اخري فهذا التنوع يبرز من خلال انشاء أكثر للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وبتخصصات إنتاجية مختلفة؛ حيث تساهم هذه المؤسسات في التقليل او علاج مشكل البطالة كمتغير اجتماعي كما تحقق قيمة مضافة اقتصاديا في الإنتاج والشرط لذلك هو ضمان استدامتها بحكم أنها أكثر من توظف والمعول عليها في تحقيق التنويع الاقتصادي، وعليه ومن خلال ما سبق يمكن صياغة الإشكالية التالية:

ما مدى مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تنويع القاعدة الإنتاجية في الجزائر من أجل ضمان تنمية اقتصادية مستدامة؟

فرضيات البحث

تقوم الدراسة الحالية على الفرضيات التالية:

- التنمية المستدامة تتحقق بشكل عملي من إنشاء مؤسسات صغيرة ومتوسطة مستديمة وذات فعالية.
- التنمية المستدامة تتحقق من تنويع اقتصادي الذي تشرف عليه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

أهمية البحث

تتجسد أهمية هذا البحث في التأكيد على ضرورة عدم اعتماد الاقتصاد الجزائري على تصدير المنتج الواحد وأن تنويع الاقتصاد يمثل مطلبا ضروريا من أجل بناء اقتصاد مستقر يرتكز على تنويع الموارد الاقتصادية ويتسم بالتكامل الداخلي بين مختلف قطاعاته وأنشطته وأن تشجيع وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يساهم بدرجة كبيرة في خلق هذا التنوع كونها تؤدي دورا حيويا في ضمان واستدامة تنميتها الاقتصادية.

أهداف البحث

نسعى من خلال هذه الورقة البحثية الى ابراز دور انشاء وتطوير المؤسسات ا الصغيرة والمتوسطة في مختلف التخصصات بغية توفير قاعدة إنتاجية عريضة ومتنوعة من شأنها المساهمة في فك عقدة الاعتماد على المنتج الواحد وبناء اقتصاد وطني سليم ومستدام يتجه نحو الاكتفاء الذاتي في أكثر من قطاع.

سيتم معالجة الموضوع وفق النقاط التالية:

- التنويع الاقتصادي بالجزائر ومؤشرات قياسه،
- المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في تحقيق التنويع الاقتصادي في الجزائر.

الدراسات السابقة

عايد مهدي وآيت محمد مراد (2020) مقالة علمية بعنوان : **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كآلية للتنويع الاقتصادي في الجزائر**، تناولت الدراسة التنويع الاقتصادي في الجزائر والدور التي يمكن للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة أن تلعبه لتحقيق هذا المبتغى .أظهرت أهم النتائج المتوصل اليها أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر لا تلعب الدور المناط بها في توسيع القاعدة الإنتاجية وكذا ترقية وتنويع هيكل الصادرات والذي لا يزال يتشكل أساسا من صادرات النفط مما يستدعي إيجاد آليات لتفعيل دور هذه المؤسسات على ضوء التجارب الدولية التي تمكنت من فك شفرة التبعية النفطية.

دراسة لوصيف عمار والعابد لزهر (2019) مقالة علمية تحت عنوان: **نموذج تنويع الاقتصاد الجزائري للخروج من تبعية قطاع المحروقات – رؤية استشرافية–** ، هدفت هذه الدراسة الى تقصي مدى نجاح ونجاعة نموذج التنويع الاقتصادي الذي تبنته الجزائر منذ 2016 وكذلك أهمية التحديات التي تواجهه. لقياس درجة التنويع الاقتصادي تم الاستعانة بمعامل هيرفندال–هيرشمان انطلاقا من متغيران هما: الإنتاج الداخلي الخام والصادرات (2012-2016). لم تسجل الدراسة تنويع في بنية كل من المتغيرين المذكورين انفا في حين يبقى نموذج التنويع الاقتصادي رؤية استشرافية وفرصة لفك قيود قطاع المحروقات.

دراسة ضيف أحمد وعزوز أحمد (2018) مقالة علمية بعنوان: **واقع التنويع الاقتصادي في الجزائر وآلية تفعيله لتحقيق تنمية اقتصادية مستديمة.** عالجت هذه الدراسة كيفية تفعيل سياسة التنويع الاقتصادي في الجزائر لتحقيق تنمية اقتصادية مستديمة حيث تطرقت الى أهمية التنويع الاقتصادي وقياسه، إمكانات الاقتصاد الجزائري المحفزة للتنويع الاقتصادي و كذلك واقع التنويع الاقتصادي في الجزائر و آليات تفعيله. خلصت الدراسة الى أنه رغم المجهودات المبذولة من طرف الدولة لأجل الخروج من دائرة الاقتصاد الريعي، والتوجه نحو الاقتصاد أكثر صلابة يعتمد على الموارد الأخرى خارج البترول، إلا أنه ولحد الآن جميع المعطيات تبين لنا بقاء الاعتماد على البترول سواء في تكوين القيمة المضافة في الأنشطة الاقتصادية، أو الاعتماد على البترول في تمويل الخزينة العامة للدولة.

1. التنويع الاقتصادي بالجزائر كمؤشر للتنمية المستدامة

تبقى الجزائر البلد الغني بمختلف موارده تكابد التحديات الاجتماعية الاقتصادية نفسها التي واجهها منذ حقبة من الزمن بل ارتفع قطاعها الاقتصادي تعقيدا بفعل جائحة فيروس كورونا المستجدّ والانخفاض في أسعار النفط مؤخراً، مما انجر عنهم تباطؤاً في الاستثمار والاستهلاك وانخفاض عائدات الصادرات وتسريح العديد من العمال الذي أدى الى ارتفاع نسبة البطالة.

بغية تسليط الضوء على الوضعية الاقتصادية العامة بالجزائر، وتقييم مساهمات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (القطاع غير النفطي) في التنويع الاقتصادي، وجدنا أنه من المهم أولا عرض المفاهيم العامة للتنويع الاقتصادي وذكر أبرز مؤشرات قياسه وكذلك شروط وفرص نجاح برنامجه.

1.1. مفهوم التنويع الاقتصادي

تختلف مفاهيم التنويع الاقتصادي باختلاف الزاوية المنظور اليه من خلالها فهو عبارة عن ظاهرة متعددة الأبعاد لا تقتصر على بنية الناتج المحلي واسهام القطاعات المختلفة في تركيبه ولكن تتعداه الى متغيرات اقتصادية واجتماعية أخرى.

يمكن تعريف التنويع الاقتصادي على أنه تلك العملية التي يتم من خلالها تنويع مصادر الدخل عن طريق تبني أسلوب متوازن للتنمية الاقتصادية قائم على التكامل المدروس بين القطاعات والأنشطة المختلفة في عملية اقحام تغيرات هيكلية في البنية الاقتصادية والاجتماعية والعلاقات الاجتماعية التي ترافق النمو الكمي بهدف تحقيق الرفاهية (أوكيل، 2016، ص. 57)

كما يقصد بالتنويع الاقتصادي توسيع نطاق الأنشطة الاقتصادية ليس فقط بزيادة معدلات الإنتاج وإنما بتنويع القاعدة الإنتاجية لتشمل مجالات جديدة (Mickael, 2015, p. 89)

كما يراد بالتنويع الاقتصادي ذلك التنوع في هيكل الصادرات، وذلك من خلال تقليل الاعتماد على عدد معين من السلع الموجهة للتصدير والتوجه نحو هيكل صادرات أكثر تنوعا لتفادي الصدمات الناتجة عن تلك التقلبات التي تمس سلع معينة في الأسواق العالمية (Hvidt, 2013)

اعتمادا على كل ما سبق وبشكل عام التنويع الاقتصادي هو تقليل الاعتماد على المورد الوحيد، والانتقال الى مرحلة تمتين القاعدة الصناعية والزراعية وخلق قاعدة إنتاجية ما يعني بناء اقتصاد وطني سليم يتجه نحو الاكتفاء الذاتي في أكثر من قطاع. يظهر التنويع الاقتصادي على شكلين مختلفين ألا وهما **التنويع العمودي** الذي يتميز بظهور نشاطات جديدة في نفس القطاع؛ والتنويع **الأفقي الذي** يتم من خلاله ظهور قطاعات جديدة لم تكن موجودة ضمن القاعدة الإنتاجية (Renes, 2013, p.10)

2.1. أهداف التنويع الاقتصادي:

يعتبر التنويع الاقتصادي سياسة تنموية تهدف الى التقليل من نسبة المخاطر الاقتصادية، رفع القيمة المضافة، تحسين مستوى الدخل، توسيع فرص الاستثمار وتقوية أوجه الترابط في الاقتصاد، وعادة ما يكون لجهود التنويع الاقتصادي ثلاث أهداف متداخلة:

أولا: تثبيت النمو الاقتصادي، **ثانيا:** توسيع قاعدة الارادات، **ثالثا:** رفع القيمة المضافة القطاعية (ناجي، 2002، ص. 08)

كما أنه يقوم على أولويتين: الأولى بناء قاعدة اقتصادية متينة متنوعة ومستدامة للأجيال الحالية والقادمة بقيادة القطاع الخاص والاستثمار الأجنبي، أما الثانية فهي تتمثل في تنمية اقتصادية واجتماعية متوازنة إقليميا (عايدي وايت محمد، 2020، ص. 319).

ومن بين الأهداف الرئيسية لسياسة التنويع الاقتصادي نذكر ما يلي:

- التخلص التدريجي من الاعتماد على القطاع الواحد وتنويع مصادر الدخل؛
- توسيع فرص الاستثمار وزيادة عدد الأسواق والشركاء الدوليين؛
- تقوية أوجه الترابط في الاقتصاد.

3.1. شروط وفرص نجاح استراتيجية التنويع الاقتصادي

يرتبط نجاح التنويع الاقتصادي باستحضار رؤية استشرافية لمختلف القطاعات المكونة للاقتصاد الوطني تثبت قدرتها على التأقلم مع الصدمات بالاستغلال الأمثل للإمكانيات المتاحة. يتوقف هذا كله على توفير مجموعة من الشروط والمحددات أهمها:

- اجراء تغييرات هيكلية في دور الدولة في قيادة الاقتصاد وتوجيه العوائد النفطية الى القطاعات والأفراد من خلال معايير الإنتاجية والكفاءة؛
- اجراء تعديلات نوعية ورفع اسهامات القطاعات غير النفطية، وعلى رأسها الإنتاجية والخدماتية، في توفير فرص العمل، زيادة الصادرات ورفع الناتج المحلي الإجمالي (قروف، 2016، ص. 641-643)؛

- تبني استراتيجية بعيدة المدى للتنويع الاقتصادي بالجزائر تضمن التخلص من التبعية النفطية؛
- ضبط وتوجيه متغيرات الاقتصاد الكلي كسعر الصرف، معدل التضخم والميزان التجاري؛
- زيادة عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتنويع تخصصاتها مع العمل على استدامتها من أجل تحقيق الاكتفاء الذاتي في أكثر من قطاع ودخول الأسواق الخارجية؛
- توفير وضبط أسواق داخلية لاستيعاب منتجات المؤسسات الاقتصادية؛
- تفعيل مصادر التمويل المستحدثة كالصيرفة الإسلامية، التمويل عن طريق البورصة، رأس مال المخاطر وغيرها من أجل سد الفجوة التمويلية؛
- توفير مناخ استثماري مناسب وتطبيق مبدأ الحوكمة.

4.1. درجة التنويع الاقتصادي في الجزائر حسب مؤشر هرفندال–هيرشمان

يعد معامل هرفندال–هيرشمان (H H I) المؤشر الاحصائي الأكثر شيوعا لقياس التنويع في تركيب ظاهرة ما وابراز التغيرات الهيكلية التي طرأت على مكوناتها، يعتمد على قياس تركيب وبنية المتغير ومدي تنوعه صمم أصلا لقياس مقدار التركز في الصناعة او في قطاع معين، استخدم هذا المؤشر من قبل منظمة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD) بغية معرفة مدى التنوع في قطاع التصدير وفي محاولتها لتحديد الدول الأقل نموا وضعت معيارا لتنوع الاقتصاد يتكون من أربعة عناصر: مقدار مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الاجمالي، نسبة مساهمة العمل في الصناعة، مقدار الاستهلاك الفردي من الكهرباء، مقدار التركز في الصادرات (الخطيب، 2014، ص 11) وبصورة واسعة يطبق معامل (H H I) لقياس التنوع الاقتصادي ويعرف بالصيغة التالية,Lapteacru (2012, p. 79-102)

$$H = \frac{\sqrt{\sum_{i=1}^{N}\left(\frac{x_i}{X}\right)^2} - \sqrt{\frac{1}{N}}}{1 - \sqrt{\frac{1}{N}}}$$

N : عدد النشاطات

X : القيمة الاجمالية للمتغير في جميع النشاطات

Xi : قيمة المتغير في النشاط (i)

تتراوح قيمة معامل هرفندال – هيرشمان بين 0 و1، حيث انه يزيد التنوع الاقتصادي كلما اقترب المؤشر من القيمة (0)، وبالتالي كل القطاعات تساهم بنسب متساوية في هيكل الإنتاج الوطني وتقل درجة التنوع كلما اقترب المؤشر من القيمة (1).

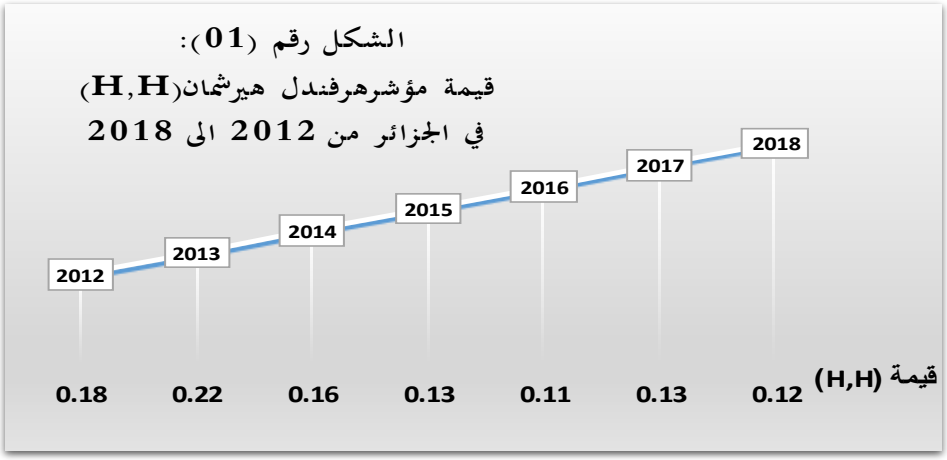

المصدر: من اعداد الباحثين اعتمادا على بيانات المنظمة الوطنية للإحصاءات (ONS)

يتضح من خلال النتائج المحصل عليها من الشكل (01) الفترة الممتدة ما بين سنوات 2012 و2018 ان اعلى قيمة لمؤشر هرفندال-هيرشمان سجلت سنة 2013 بمقدار بلغ 0.22 تزامنا مع ارتفاع أسعار النفط حيث ساهمت المحروقات بنسبة فاقت 40 بالمئة من اجمالي القيمة المضافة في الجزائر الفترة الممتدة بين 2000 و2013 ،(Nawel, 2015, p.23) لتتراجع قيمة هذا المؤشر سنة 2014 الى 0.16 خاصة في النصف الثاني من هذه السنة لتراجع أسعار النفط ؛ فيما تراوحت باقي قيم المؤشر بين 0.13 و0.12 ما بين سنة 2015-2018 و هذا كله ان ذل فانه يدل على وجود علاقة طردية بين مؤشر هرفندال-هيرشمان و أسعار النفط و يؤكد ان الاقتصاد الجزائري ريعي و يفسر تبعيته و اعتماده على قطاع المحروقات بالدرجة الاولي حيث تشكل إيرادات النفط 95 بالمئة من صادرات الجزائر حسب تقرير البنك الدولي لسنة 2016 (Nawel, 2015, p.23). كل هذا يطرح فكرة استراتيجية التنويع الاقتصادي بقوة ويدعو للاقتداء بأهل الخبرة والتجربة من باقي دول العالم الرائدة في هذا المجال فترشيد استغلال عوائد المحروقات عند ارتفاع أسعار النفط وتوجيهها الى قطاعات اقتصادية مختلفة من شأنه تنويع الاقتصاد الوطني وبالتالي تحقيق تنمية مستدامة على المستوى الاقتصادي، الاجتماعي والبيئي وذلك من حيث الانتاج ومن حيث الإيرادات ما يمكن اقتصاد الدولة تفادي التعرض للخطر او لازمات اقتصادية حالة انهيار أسعار النفط.

2. المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في تحقيق التنويع الاقتصادي في الجزائر

يستمد الاقتصاد العالمي قوته من قوّة وتطور مؤسساته ومدى مساهمتها في الاقتصاد الوطني لكل دولة، فنجاحها يحدث تغيرات عميقة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية؛ كل هذا جعل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تحظى بأهمية بالغة من قبل الدول العظمى. سنتطرق من خلال ما يلي الى عرض مفاهيمي مبسط عن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر.

1.2. تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

يتم تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة استنادا على مجموعة من المعايير منها عدد العمال، حجم المال، حجم التسويق ومعيار الإنتاج، معيار التقنية المستخدمة، معيار استهلاك الطاقة ومعايير أخرى تختلف من دولة إلى أخرى مما يؤدي إلى استحالة إيجاد تعريف موحد لهذه المؤسسات فقد عرفها البعض على أنها " تلك المؤسسات التي تمتاز بمحدودية رأسمال وقلة العمال، محدودية التكنولوجيا المستخدمة تمتاز ببساطة في التنظيم الإداري وتعتمد على تمويل ذاتي (سعاد، 2005، ص.01).

في حين يعرف:

البنك الدولي المنشآت الصغيرة والمتوسطة باستخدام معيار عدد العمال، "فهي تلك المنشاة التي توظف اقل من 50 عاملا. ويصف المشروعات التي يعمل بها أقل من 10 عمال بالمشروعات المتناهية الصغر، والتي بها ما بين 10-50 عامل تعتبر مؤسسات صغيرة، وما بين 50-100 عامل فهي مصنفة كمؤسسات متوسطة." (Mohini et al, 2007,p. 04)

أما **عن المشرع الجزائري** فقد قدم اول تعريف رسمي موحد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر اعتمادا على تعريف الاتحاد الأوربي لهذه المؤسسات عن طريق إصدار القانون رقم 01_18 المؤرخ في 27 رمضان 1422 الموافق ل 12 ديسمبر 2001 في إطار القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والذي اعتمد على معيار عدد العمال والجانب المالي ليتم تعديل هذا القانون بداية من سنة 2017 و ذلك بعد صدور قانون 17_02 المؤرخ في 10_01_2017 المتضمن القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة و الذي يهدف حسب المادة الاولى منه الى تعريف هذه المؤسسات و تحديد تدابير الدعم و الاليات المخصصة لها فيما يتعلق بالإنشاء و الانماء و الديمومة (القانون التوجيهي، 2017، ص.05). ومن خلال الجدول رقم(01) نقدم تفصيل لهذا التعريف الجديد.

الجدول رقم (01): التعريف الجديد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

المؤسسات المصغر		المؤسسات الصغيرة	المؤسسات المتوسطة
عدد العمال	أقل من 10	من 10 الى 49	من 50 الى 250
رقم الأعمال	أقل من 40 مليون	أقل من 400 مليون	من 400 مليون الى 4 مليار
مجموع الميزانية (دج)	أقل من 20 مليون	أقل من 200 مليون	من 200 مليون الى 1 مليار

المصدر: من اعداد الباحثين اعتمادا على القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، رقم02-17المؤرخ في 11 ربيع الثاني 1438هـ الموافق ل 10 يناير 2017، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 02، المواد: 08، 09، 10، ص 6

يمكننا القول ان التعريف الجديد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر حافظ علي جوانب من التعريف السابق كالحدود الدنيا والقصوى لعدد العمال وشرط الاستقلالية بينما أضاف حدود جديدة في الجوانب المالية المتعلقة برقم الاعمال ومجموع الميزانية.

2.2. أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أحد مفاتيح التنمية الاقتصادية المستمرة فقد تشق طريقها لتصبح مؤسسة كبيرة في الغد لهذا يجدر بنا توضيح أهميتها وفاعليتها خاصة من الناحية الاقتصادية والاجتماعية:

أ. الأهمية الاقتصادية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

- توفير قاعدة صناعية وبنية تحتية وركيزة أساسية لتحقيق التنمية الاقتصادية.
- المساهمة في المتغيرات الكلية من حيث الناتج القومي الإجمالي ورقم أعمال المشروعات.
- خلق مجتمعات إنتاجية جديدة والمساهمة في إعادة التوزيع السكاني.
- تحقيق التنمية المتوازنة محليا.
- المساهمة في زيادة الصادرات وتقليص الواردات.
- الارتقاء بمستوي الادخار وتطوير الاستثمار.
- توفير متطلبات السوق الداخلية.
- السعي لغزو الأسواق الأجنبية والحصول على العملات الصعبة وتقليل العجز في ميزان المدفوعات

ب. الأهمية الاجتماعية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

- المساهمة في التنمية المستدامة في بعدها الاجتماعي من خلال خلق مناصب شغل جديدة والتقليل من البطالة واكتساب مهارات وخبرات مع مرور الوقت؛
- توسيع قاعدة رجال الأعمال وخلق الفرص لتطوير المهارات والقيادات الإدارية.
- خلق فرص لإبداء الأفكار، تشجيع المبادرات، الإبداع والابتكار وتجسيدها على أرض الواقع.
- الحد من ظاهرة النزوح الريفي وتحقيق الاستقرار الجغرافي.
- الحفاظ على الصناعات والحرف ذات التراث التقليدي المحلي الأصيل مع تطوير أنماطها ومكوناتها.

تعزيز دور المرأة المواطنة من خلال تقديم منتجاتها في المعارض المحلية والعربية.

3.2. مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنويع الاقتصادي ومن ثم تحقيق تنمية مستدامة

تم رصد تزايد عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مختلف القطاعات الاقتصادية بالجزائر خلال الفترة الممتدة من 2012 الى 2018 وذلك نتيجة الجهود المبذولة من قبل الدولة بغية التقليل من الاعتماد على المورد الواحد في الإنتاج والاتجاه نحو قاعدة إنتاجية عريضة ومتنوعة تساهم في بناء اقتصاد أكثر استدامة. يوضح الشكل رقم (02) تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر:

الشكل رقم (02) : تطورعدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر خلال الفترة (2012-2018)

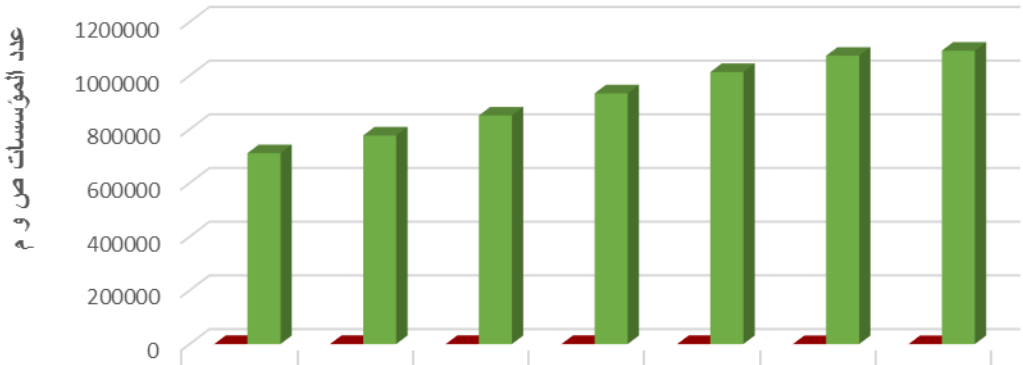

	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
القطاع العام	557	557	542	532	438	267	262
القطاع الخاص	711275	777259	851511	934037	1013637	1074236	1092908

المصدر: من اعداد الباحثين اعتمادا على نشرة المعلومات الإحصائية الصادرة عن وزارة الصناعة والمناجم للفترة :2012-2018.

من خلال الشكل رقم (02) يتضح لنا ان القطاع العام الخاص بعدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الفترة الممتدة ما بين 2012-2018 عرف تراجع قدر ب 295 مؤسسة خلال سبع سنوات، حيث تعتبر هذه القيمة ضئيلة جدا عما خطط له وعما هو عليه في دول اخري رائدة في هذا المجال كمليزيا وسنغافورة، فبعدما كان عددها 557 مؤسسة سنة 2012 انخفض الى 262 مؤسسة سنة 2018.

اما فيما يخص القطاع الخاص الفترة الممتدة ما بين 2012-2018 فقد تطور عدد هذه المؤسسات بوتيرة ليست بالهينة فبعدما كان عددها 711275 مؤسسة سنة 2012 ارتفع الى 1092908مؤسسة سنة 2018 بزيادة تقدر ب 381633 مؤسسة ،كما سجلنا ان مجموع نسيج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القطاعين العام والخاص في الفترة الممتدة ما بين (2012-2018) في تزايد، حيث ارتفع عدد المؤسسات من 711832 سنة 2012 الى 1093170مؤسسة سنة 2018 و يمكن ارجاع هذه الزيادة وهذا التطور الى مجموعة من الإجراءات و التعديلات المطبقة من طرف الدولة كالدعم العمومي للتأهيل في اطار البرنامج الخماسي ، تخصيص صناديق تمويلية متخصصة لإنشاء مناطق صناعية حيث يجدر بالذكر ان مع نهاية سنة 2016 و مع انخفاض أسعار البترول قامت الدولة ب تخصيص هـ يئات مشرفة على إنشاء وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر مثل: CNAC,ANGEM,ANSEJ بغية استمرارها و تحقيق الغاية المرجوة من انشائها. كما أن الدولة زادت منح القروض التحفيزية وخاصة فئة الشباب لإنشاء أكثر لهذه المؤسسات في ايطار المقاولتية وتطويرها بتخصصات متنوعة ما يضمن انتاج أكثر وفرة وتنوع مما يساهم في تحقيق استدامة المؤسسات الاقتصادية وبالتالي تنمية اقتصادية مستديمة. رغم كل هذه المجهودات المبذولة من قبل الدولة

يبقى عدد كثافة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة منخفض بالجزائر مقارنة مع المعدل الدولي وذلك وفقا للمؤشر الدولي الخاص بكثافة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصادر عن البنك الدولي (Ganzalez, 2014, p. 12)

4.2. اسهام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الناتج الداخلي الخام

ان الاعتماد على قطاع المحروقات حالة ارتفاع أسعار النفط فرصة للتوسع أكثر في القطاعات الأخرى وتحقيق تنوع اقتصادي واستدامة للمنتوجات وللمؤسسات والايرادات و من أجل التخلص التدريجي من خطر الاعتماد الكلي هذا القطاع وتنويع مصادر الدخل عمدت الجزائر وعلى غرار بقية دول العالم الى انشاء وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي من شأنها تحسين أداء الاقتصاد وتعزيز استقراره وتوازنه وتضمن استدامته؛ فقد أثبتت هذه الأخيرة جدارتها في المساهمة في الناتج الداخلي الخام لمختلف دول العالم وبنسب متفاوتة حيث وصلت مساهمتها في البلدان ذات الدخل المرتفع الى 51 بالمائة و 16 بالمائة في البلدان ذات الدخل المنخفض(Edinburg, 2012,p 03) . نشير الى أن قيمة مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الناتج الداخلي الخام للدول النفطية محتشمة نظرا لأهمية مساهمة قطاع المحروقات في النسبة الإجمالية للناتج الداخلي الخام لهذه الدول.

الجدول رقم (02) يمثل قيمة مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بقطاعيها العام والخاص في الناتج الداخلي الخام خارج قطاع المحروقات.

الجدول رقم 02: مساهمة مؤسسات القطاع العام والخاص في الناتج الداخلي الخام خارج المحروقات (مليار دج)

العام / الطابع القانوني للمؤسسة	القطاع العام	القطاع الخاص	المجموع
2012	793,38	5813,02	6606,40
2013	893,24	6741,19	7634,43
2014	1187,93	7338,65	8526,58
2015	1313,36	7924,51	9237,87
2016	1414,65	8529,27	9943,92

المصدر :من إعداد الباحثين اعتمادا على معطيات الديوان الوطني للإحصائيات (ONS).

سجل الناتج الداخلي الخام الجزائري خارج قطاع المحروقات تطورا هاما، بارتفاعه وبشكل مستمر خلال الفترة الممتدة من 2012 الى 2016 حيث انتقل من 6606,40 مليار دج سنة 2012 الى 9943,92 سنة 2016. ارتفعت مساهمة القطاع الخاص خلال هذه الحقبة مقارنة مع القطاع العام حيث بلغت 5813,02 مليار دج سنة 2012 وارتفعت الى 8529,27 مليار دج سنة 2016 مقابل 1414,65 مليار دج فقط كمساهمة للقطاع العام؛ يرجع هذا الى انتهاج الجزائر سياسة اقتصاد السوق وفتح باب الاستثمار أمام الخواص. بالرغم من كل هذا التطور المسجل تبقى مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر ضعيفة مقارنة بتلك المسجلة دوليا سواءًا في الدول النفطية أو غير النفطية (Ramadhan, 2014, p. 284) يتضح من خلال نتائج هذه الدراسة والدراسات السابقة الخاصة بالتنويع الاقتصادي بأن مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الناتج الداخلي الخام في الجزائر وبحكم العلاقة الطردية الموجودة بين التنويع الاقتصادي واسهامات هذه المؤسسات مازالت بعيدة عن تحقيق الأهداف التي أنشئت من أجلها.

5.2. اسهام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تنويع القاعدة الإنتاجية في الجزائر

تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر من حيث النشاط في العديد من القطاعات الاقتصادية وبنسب متفاوتة وهذا ما يبرزه الشكل رقم (03).

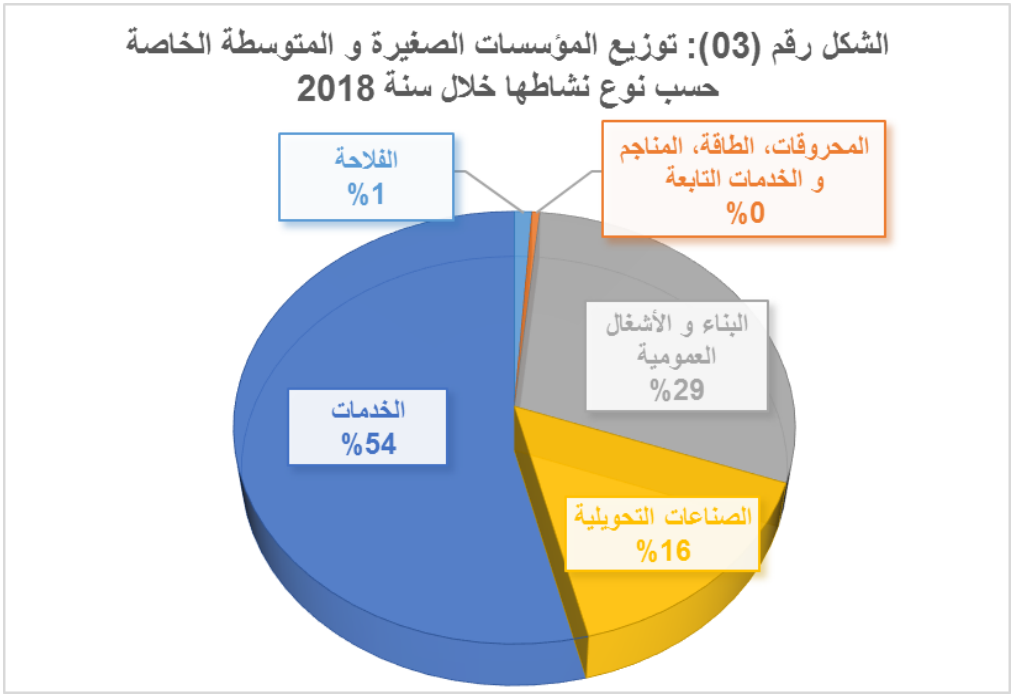

المصدر :من إعداد الباحثين اعتمادا على النشرات الإحصائية رقم (31-33) لوزارة الصناعة والمناجم.

يتضح لنا من خلال الشكل رقم (03) ان فرع الخدمات يستحوذ على نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر بنسبة تفوق النصف تقدر ب 54 بالمائة من اجمالي هذه المؤسسات، يليه فرع البناء والاشغال العمومية بنسبة تقدر ب 29 بالمائة ثم يأتي الدور على فرع الصناعات التحويلية بنسبة تقدر بحوالي 16 بالمائة من اجمالي المؤسسات وفي الأخير يأتي على التوالي فرع الفلاحة ثم فرع " المحروقات، الطاقة، المناجم والخدمات التابعة " بنسبة تقدر ب حوالي 01 بالمئة و0.5 بالمائة نسبة شبه معدومة مقارنة ببقية النسب. يمكن القول ان نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال 2018 يغلب عليها الطابع الخدماتي بالدرجة الاولى أكثر منه الانتاجي او الصناعي وبالتالي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لا تساهم بالشكل المطلوب في تقديم القيمة المضافة وخلق الثروة وهذا ما يحد من فاعليتها في تحقيق تنويع القاعدة الإنتاجية بالجزائر نظرا للمعوقات والصعوبات التي تقف حاجزا امام تطور هذه المؤسسات واستدامتها (زبير، 2012، ص 25).

6.2. صادرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خارج قطاع المحروقات لعام2018

تحت وطأة تقهقر وعدم استقرار قطاع المحروقات تبرز الصادرات خارج هذا القطاع لتؤدي دورا هاما في توفير العملة الصعبة ولتكون حلا لاستمرار عملية التنمية الاقتصادية والابتعاد عن تصدير السلعة الواحدة. انطلاقا من هذا وسعيا منها الى تعجيل النمو الاقتصادي عمدت الجزائر على تشجيع التصدير خارج قطاع النفط بتقديم العديد من الحوافز التي من شأنها أن تساهم في ترقية الصادرات الجزائرية. من خلال الجدول رقم (03) سنقوم بعرض مساهمة قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الصادرات مع ابراز أهم المواد المصدرة خارج قطاع المحروقات خلال سنة 2018.

الجدول رقم 03: قيمة اسهام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية بمختلف المواد المصدرة خارج قطاع المحروقات خلال سنة 2018

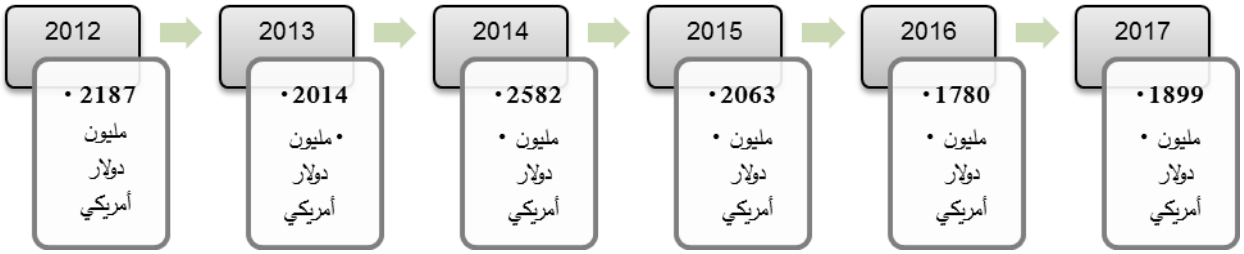

السنة	المواد المصدرة خارج المحروقات	قيمتها (مليون دولار أمريكي)
2018	نصف المواد	2050
	مواد غذائية	341
	المواد الخام	88
	سلع المعدات الصناعية والفلاحية	84
	سلع الاستهلاك الغير غذائية	31
	المجموع	2594

المصدر: من اعداد الباحثين اعتمادا على معطيات المركز الوطني للإعلام الآلي والإحصاء التابع للجمارك.CNIS

يتجلى من خلال الجدول أعلاه أن قيمة المواد المصدرة خارج قطاع المحروقات قدرت ب 2594 مليون دولار أمريكي ما يعادل 6,96 % من إجمالي الصادرات إلى غاية نهاية سنة 2018؛ تبقى هذه المساهمة ضئيلة جدا ما ان قارناها مع دول الجوار كالمغرب الذي فاقت نسبة صادرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة به 32% من إجمالي صادرات المملكة (Djemai, 2013, p. 52) أما عن هيكل صادرات الجزائر خارج قطاع النفط فانه يتميز بقلة تنوعه نظرا لمحدودية المواد المصدرة وقد يرجع ذلك لقلة عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المصدرة وتمركز أغلب نشاطها في قطاع الخدمات. يمكننا القول إن التنويع الاقتصادي لا ينشأ من فراغ بل يتطلب مناخا وبيئة مناسبة تجعل تجسيده أمرا ممكنا وهذا مرهون بتجاوز كل التحديات والعقبات التي تقف دون تحقيقه.

II – الطريقة والأدوات:

لمعالجة الإشكالية المطروحة والإحاطة والالمام بشتى جوانب الدراسة تم الاعتماد على المنهج الوصفي لأهميته في الجانب النظري والمنهج الاحصائي التحليلي الذي يمكننا من الوصول إلى نتائج دقيقة والإجابة على إشكالية الدراسة بشكل شامل وبكل موضوعية.

تم الاعتماد على برنامج Microsoft Excel ® طبعة 2013 من أجل اعداد الأشكال والبيانات

III– النتائج ومناقشتها:

أظهرت نتائج الدراسة الحالية الى أن الجزائر لازالت بعيدة عن تحقيق أهداف التنويع الاقتصادي بالرغم من حيازتها على كافة الإمكانيات لذلك. فالعلاقة الطردية بين مؤشر هرفندال-هيرشمان وأسعار النفط تأكد ان الاقتصاد الجزائري لا يزال اقتصادا ريعيا تابع

لقطاع المحروقات مهددا بخطر انخفاض أسعار النفط. أما عن الزيادة في عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المسجلة خلال الفترة الممتدة من 2012 الى 2018 والمجهودات المبذولة من قبل الدولة فإنها لا ترقى الى تحقيق الأهداف المرجوة خاصة لتمركز جل نشاطها في قطاع الخدمات بنسبة 54 ٪ (وهذا لا يوحي بوجود تنوع في النشاط الاقتصادي وبالتالي رهانات تحقيق تنمية مستدامة تبقى مرهونة بأسعار الاقتصاد الريعي) وهذا لا يقدم قيمة مضافة بالنسبة لصادرات البلاد التي تبقى بدورها هامشية خارج قطاع المحروقات حيث لم تتجاوز قيمتها 2600 مليون دولار أمريكي عام 2018 غلبت عليها صادرات المواد النصف مصنعة؛ فإنشاء أكثر للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لا يعني بالضرورة تحقيق قاعدة إنتاجية متنوعة بل يستوجب تطوير هذه المؤسسات في مختلف القطاعات والعمل على استدامتها.

- من خلال ما سبق نثبت صحة الفرضية الأولى والثانية نظريا لكن إذا ما أسقطتا على الواقع الجزائري فهما منفيتان فالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لا تشرف بالشكل اللازم والفعال على التنويع الاقتصادي بالجزائر وبالتالي لا تحقق التنمية المستدامة. فهذه الأخيرة تتحقق بإنشاء أكثر للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة مع تطويرها في تخصصات متنوعة والحرص على استدامتها من أجل إنعاش الاقتصاد الجزائري والتحرر من تبعية الاعتماد على قطاع المحروقات.

IV- الخلاصة:

بالرغم من أن الاقتصاد الجزائري لا يزال اقتصادا ريعي، الا أن كل التطلعات والجهود تبقى مركزة على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كحل استراتيجي للتخلص من التبعية النفطية والتوجه نحو التنويع الاقتصادي؛ فالخصائص والميزات التي تمتلكها هذه المؤسسات تمكنها من تحقيق التنمية على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي. تبقى مسألة تفعيلها وتطويرها وكذا استدامتها على عاتق الحكم الراشد بما فيه الجهاز التنفيذي للتسيير العقلاني للموارد الطبيعية ووضع أطر تنظيمية من شأنها توفير مناخ أعمال جديد يدعم تطور الأنشطة الاقتصادية.

من بين أهم التوصيات التي يمكننا تقديمها:

- تبني الدولة استراتيجية، قصيرة وبعيدة المدى، من شأنها اجراء تغييرات هيكلية في قيادة الاقتصاد وتوجيهه للتخلص التدريجي من خطر الاعتماد الكلي على قطاع المحروقات وتنويع مصادر الدخل؛
- ترشيد الاستفادة من العوائد النفطية بتوجيهها الى القطاعات والأفراد من خلال معايير الإنتاجية والكفاءة؛
- زيادة كثافة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتفعيل نشاطها في مختلف القطاعات مع تقديم الدعم اللازم وتذليل الصعاب لها؛
- التفعيل والتشجيع لاستخدام اليات الدعم والتمويل المستحدثة من أجل استدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- زيادة التنافسية بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتكييف منتجاتها وفقا للمقاييس العالمية للارتقاء بالصادرات نحو الأسواق الخارجية.

المراجع باللغة العربية:

1. القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة رقم 02-17المؤرخ في 11 ربيع الثاني 1438هـ الموافق ل 10 يناير (2017)، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 02، الصفحة 5.
2. أوكيل حميدة (2016). دور الموارد المالية العمومية في تحقيق التنمية الاقتصادية، مذكرة لنيل شهادة الدكتوراه تخصص اقتصاديات المالية والبنوك، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة محمد بوقرة، بومرداس، الجزائر، الصفحة 57.
3. زبير محمد (2012). التوجه نحو قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كخيار استراتيجي للتنمية في الجزائر، مجلة دراسات في التنمية، الصفحة 25.

4. سعاد لجينة (2005). عضو مجلس إدارة غرف تجارة وصناعة تجربة تشجيع المشاريع الصغيرة في سلطنة عمان.ص 01.

5. ضيف أحمد، عزوز أحمد (2018). واقع التنويع الاقتصادي في الجزائر وآلية تفعيله لتحقيق تنمية اقتصادية مستديمة، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، المجلد 14، العدد 19، الصفحة 13-36.

6. عايد مهدي، آيت محمد مراد (2020). المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كآلية للتنويع الاقتصادي في الجزائر، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، المجلد 12، العدد 03، الصفحة 316-329.

7. لوصيف عمار، العابد لزهر(2019). نموذج تنويع الاقتصاد الجزائري للخروج من تبعية قطاع المحروقات – رؤية استشرافية-، مجلة العلوم الإنسانية، المجلد ب، العدد 52، الصفحة 07 -22.

8. محمد كريم قروف: قياس وتقييم مؤشر التنويع الاقتصادي في الجزائر دراسة تحليلية للفترة (2014/1980). (2016). مجلة الواحات للبحوث والدراسات، المجلد 9، العدد 2. الصفحة 641-643.

9. الخطيب ممدوح (2014). التنويع والنمو في الاقتصاد السعودي. جامعة الملك سعود، الرياض، مؤتمر كليات ادارة الأعمال. الصفحة 11.

10. ناجي توني (2002). مسيرة التنويع الاقتصادي في الوطن العربي، مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية، المجلد 4، العدد 02، بيروت، لبنان. الصفحة 08.

المراجع بالفرنسية:

Djemai.S. (2013). Les PME exportatrices : croissance économiques hors hydrocarbures. *évaluation des effets des programmes d'investissements publics 2001-2014 et leurs retombées sur l'emploi, l'investissement et la croissance économi* (p. 52). Setif: Université farhat Abbes.

Edinburg, G. (2012). *Growing the global economy through SMEs. Pp 3.*

Gonzalez, E. (2014). MSME Country Indicators 2014: Towards a Better Understanding of Micro, Small and Medium Enterprises. *Analysis note for International Note Corporation.* pp 12, USA: IFC World Bank.

Hvidt.M. (2013). *Economic diversification in GCC countries: Past record and future trends.*

Lapteacru. I. (2012) .Assessing Lending Market Concentration in Bulgaria: The Application of a new measure of Concentration. The Journal of Comparative Economics 9 (1). pp.79-102

Mickael.C. (2015). Economic Diversification for Sustainable Development in Nigeria. *Journal of Political Science* 89.

Mohini. M and others (2007) Expanding access to finance: good practises and policiers for Micro, Small and Medium enterprises, World Bank institute, pp. 04

Nawel, H. (2015). Economie de Rente et Pauvreté en Algérie. *Journal of économic and financial research* pp23.

Ramadhan.M. (2014). The international experience in private sector development: lessons for Kuwait, *Scientific Research Kuwait pp* 284.

Renes. (2013). Contribution des PME à la Diversification de la Production dans le Secteur Forêts et Environnement en République du Congo : Enjeux et Perspectives. *Trustafrica* pp 10.